الاجور والحوافز في الاسلام

دراسة مقارنة بالانظمة الاقتصادية المعاصرة

الدكتور سيد شوقي عبد المولى
قسم الاقتصاد الاسلامي
بالمملكة العربية السعودية
كلية الشريعة واصول الدين

يحتل العمل الانسانى مكانة كبرى في الاسلام ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده)[1] .

وتعتبر حماية العمل الانساني من الواجبات الأساسية على الدولة الاسلامية بالتدخل في سوق العمل لحماية العامل مثل سن القوانين التي تحدد ساعات العمل وأجازات العمال ومكافآتهم السنوية وتحسين ظروفهم الصحية والترفيهية والثقافية والتدريبية ، كذلك عن طريق تحديد الأجور بوضع حد أدنى عام للأجور على مستوى الاقتصاد الكلى ، كما يمكن فرض مستوى للأجر في بعض الصناعات اذا اتضح أن هنالك استغلالا للعمال من قبل رجال الأعمال[2] .

---

(١) رواه البخارى ـ أنظر رياض الصالحين باب الحث على الأكل من عمل يده .

(٢) د . محمد أحمد صقر ـ الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات ـ أبحاث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ـ المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى جده ـ ١٩٨٠ ـ ص ٦٠ .

وتتعدد النظريات المتعلقة بتحديد مستويات الاجور في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، فبعضها يبدو مقبولا في المجتمعات الساكنة ذات الطرق البدائية للانتاج ، أما البعض الآخر فيصلح للمجتمعات الصناعية الحركية .

وتهدف هذه الدراسة الى :

١ ـ التعرف على نظريات الأجور في النظامين الاقتصاديين (الرأسمالى والاشتراكى) من خلال دراسة مضمون النظرية وهدفها وتقييمها ثم موقف الاسلام من هذه النظريات .

٢ ـ محاولة التوصل إلى صياغة نظام للأجور والحوافز يتمشى مع روح الشريعة الاسلامية .

وعليه يمكن تصور خطة البحث كما يلي : ـ

أولا : نظريات الأجور في النظامين الاقتصاديين (الرأسمالي والاشتراكي) .

أ ـ نظريات الاجور في النظام الاقتصادي الرأسمالي وتشمل نظرية الأجر المعيشى ، نظرية مخصص الأجور ثم نظرية الانتاجية الحديثة فنظرية القوة الشرائية وأخيرا النظرية الحديثة للأجور .

ب ـ نظام الأجور في النظام الاقتصادي الاشتراكي .

ثانيا : نظام الاجور والحوافز في الاسلام ويشمل هذا الجزء على ما يلي : ـ

أ ـ أسس الأجر العادل في الاسلام .

ب ـ حد الكفاية في الاسلام .

جـ ـ نظام الاجور في الاسلام .

د ـ الاسلام والتفاوت في الأجور .

هـ ـ نظام الحوافز في الاسلام .

و ـ الدولة الاسلامية والتدخل في سوق العمل .

ز ـ الاجور والأثمان في النظام الاقتصادي الاسلامي وأخيرا خاتمة البحث والمراجع .

الجزء الأول : نظريات الأجور في النظامين الاقتصاديين (الرأسمالى والاشتراكى) .

أ ـ نظريات الاجور في النظام الاقتصادي الرأسمالي :

يمكننا أن ننظر الى عوائد عناصر الانتاج على أنها أثمان تتحدد بفعل الظروف الاقتصادية السائدة والتى تتمثل في قوى الطلب والعرض في السوق ، فالأجر ثمن لخدمات العمل والربح لصاحب المشروع وهكذا ، وبما أن الثمن السوقي والتوازني هو ثمن يتحدد بظروف الطلب والعرض فعلينا أن ننظر إلى جانبي طلب وعرض الخدمات الانتاجية (خدمات العمل ورأس المال والأرض والتنظيم)[٣] .

والمنظم في النظام السوقي يوظف عناصر الانتاج ـ بما فيها عنصر العمل ـ طالما أنها تدرّ عليه منفعة أو ربحا أو كسبا ماديا .

ويختص هذا الجزء بدراسة أهم النظريات المختلفة في تحديد الأجور ونقدها ثم علاقة الأجور بالأثمان السائدة في السوق .

ولعل أهم النظريات التي يواجهها الباحث في تاريخ الفكر الاقتصادي الرأسمالي ما يلي : ـ

١ ـ نظرية الأجر المعيشي (نظرية حد الكفاف) .
٢ ـ نظرية مخصص الاجور .
٣ ـ نظرية الانتاجية الحدية .
٤ ـ نظرية القوة الشرائية .
٥ ـ نظرية العرض والطلب (النظرية الحديثة للأجور) .

١ ـ نظرية الأجر المعيشي (نظرية حد الكفاف) :

قبل أن نستعرض فروض هذه النظرية والانتقادات التى توجه اليها ، لا بد من تعريف الأجر الذي تعددت الآراء حوله ، فيرى البعض أن الأجر نوع

---

(٣) د . محمد يحيى عويس ، أصول الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٧٤ ـ ص ٥٠ .

من الدخل الذي يحصل عليه الفرد في مقابل عمله[٤] كما عرفه البعض الآخر[٥] على أنه ثمن خدمة العمل ، والأجير الذي يتقاضى أجرا مقابل اسهامه في العملية الانتاجية ، حيث أن الأجر ما هو الا ثمن خدمة العمل فإنه يخضع للقاعدة العامة في الأثمان بتفاعل قوى العرض والطلب .

وتقسم الاجور إلى نوعين : أولهما : الاجور النقدية التي يحصل عليها العامل مقابل عمله ، وثانيهما : الاجور الحقيقية أو الفعلية والتى تتمثل في مقدار السلع والخدمات الذي يستطيع العامل تحقيقه بالأجر النقدي ، وفي هذا الصدد عبر (آدم سميث)[٦] عن الاجور بقوله (أنها تتكون من ضرورات الحياة التى يكسبها العامل فعلا من عمله ، فالعامل يحصل على أجر بخس من أو مجز بالقياس إلى القيمة الحقيقية لا النقدية لعمله) .

وتعتبر نظرية حد الكفاف أول نظرية لتحديد الاجور وقد وضع بذورها المذهب الطبيعي وترعرعت على يد (آدم سميث) ثم صارت جزءاً لا يتجزأ من الفكر الاقتصادي التقليدي ، لقد ذهبت نظرية حد الكفاف إلى القول أن الأجر (ثمن) العمل هو في الحقيقة نفقة العمل وهذه النفقة تتوقف على المستوى اللازم لمعيشة العمال عن حد الكفاف ، أي أن الاجر للعامل يجب أن يتساوى مع قيمة ما يلزمه وأسرته من المواد الضرورية لغذائه ومعيشته[٧] .

لقد ربطت هذه النظرية تحديد الأجر بحجم الأسرة التى يعولها العامل بحيث تكون أسرة متوسطة الحجم ، فلقد رأى أصحاب هذه النظرية أن زيادة الأجور عن قيمة السلع والخدمات المطلوبة للعامل وأسرته تؤدى إلى زيادة عدد الأفراد في كل أسر العمال مما يؤدي أيضا إلى زيادة عرض العمل الذي يترتب

---

(٤) د . محمد حسام ، التحليل الاقتصادي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٨٧ .

(٥) د عمرو محيي الدين ،مبادىء علم الاقتصاد ، دار النهضة ـ القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٨١ .

(٦) أ . منان ، الاقتصاد الاسلامى بين النظرية والتطبيق ـ المكتب المصرى الحديث للطباعة ، ترجمة د . منصور التركى ، اسكندرية ، ص ١٢٩ .

(٧) د . حسين عمر ـ نظرية القيمة ، دار الشروق ـ جده ـ ١٤٠١ ـ ص ٥٢٣ .

عليه زيادة حد المنافسة بين العمال للحصول على الأعمال مما يقضى في نهاية الأمر إلى انخفاض أجر العمال ، أما في حالة انخفاض الاجور إلى ما دون مستوى الكفاف فإن المستوى الصحى والغذائى والتعليمى للعامل وأسرته سيهبط مما يؤدي إلى تضاؤل حجم الأسرة ونقص عرض العمل مستقبلا ويترتب على ذلك الوضع ارتفاع مستوى الأجور ، وأن هذا الارتفاع في الأجر سينقل العامل إلى الوضع الأول وهو الاهتمام بالأسرة وزيادة أفرادها ليزيد من عرض العمل مما يعود في النهاية إلى مستوى الكفاية مرة ثانية[٨] .

والنقد الأول الموجه لهذه النظرية أنها ربطت مستوى الأجر بحجم السكان أي على أساس كفاية أسرة متوسطة الحجم ، ومن الناحية العملية نلحظ أن المجتمعات النامية تتميز بارتفاع حجم الأسرة وبالتالي فإن الأجر المخصص لكفاية أسرة متوسطة الحجم لا يكفى لأخرى مكونة من أكثر من ذلك .

أما النقد الثانى لهذه النظرية فيتعلق بتحديد مستوى الكفاف حيث رأى (ريكاردو) أن هذا المستوى تحكمه التقاليد السائدة في فترة زمنية محددة ، ومن ثم فهو قد يختلف من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في نفس المكان ، ولقد أشار (ماركس) إلى أن قيمة العمل تتكون من العامل المادى والعامل الاجتماعي ، فالعامل المادي تحكمه رغبة القوة العاملة في الحصول على ذلك الجزء اللازم لضمان وجودها المادي والحفاظ على حجمها ، أما العامل الاجتماعي فيتمثل في تحديد مستوى المعيشة التقليدي السائد[٩] ، وهذا هو السبب في اختلاف الأجور من دولة إلى دولة وفي نفس الدولة من فترة إلى أخرى .

ومن المعروف أن تحديد مستويات الاجور يتوقف على مجموعة من العوامل التى تتمثل في مهارة العامل ومدى قدرته على العمل والابداع

---

(٨) د . محسون بهجت جلال ـ مبادىء الاقتصاد ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ ص ١٦٤ .
(٩) د . عمرو محيى الدين ـ مرجع سابق ، ص ٥٨٤ .

والابتكار ، وكذلك دور الدولة في سن التشريعات التى تحمى حقوق العمال وتحديد مستويات الاجور المناسبة التى تكفي حاجات العامل العادية ، كما يتأثر مستوى الأجور بنمط الاستهلاك وعادات الأفراد وتوزيعهم الجغرافي ، اضافة لما سبق فإن النظرية حاولت تفسير الأجور بالتركيز على العرض من جانب العمال دون دراسة الطلب .

٢ ـ نظرية مخصص الأجور[١٠] :

جاءت هذه النظرية مكملة لنظرية حد الكفاف ومضمونها : أن الأجر يتحدد بالعلاقة بين حجم قوة العمل ورأس المال ، بمعنى آخر حجم رأس المال المخصص لدفع الأجور الذي يتكون من السلع الاستهلاكية اللازمة لمعيشة العامل أثناء فترة الانتاج[١١] .

فالقول بأن الأجر يتحدد وفقا لما يتاح من رصيد سابق مخصص لدفع الأجور لا يتمشى مع الواقع حيث نلحظ في الاقتصاديات الحديثة توافر التسهيلات الائتمانية (الاقتراض من المؤسسات المالية) التى تمكن من تمويل الانتاج مقدما وقبل بيعه ، بالاضافة إلى أن هذا المخصص لدفع الاجور ليس نتاجا لعملية الانتاج الجارى التى تستخدم العمال فعلا .

لقد عجزت هذه النظرية عن تفسير ظاهرة اختلاف الاجور في مختلف الصناعات بجانب افتراضها ثبات مستوى الاجور بسبب الثبات أيضا في عدد العمال ، ولا يمكن لأية من فئات العمال الحصول على زيادة في الاجر الا على حساب نفس أجور الفئات الأخرى من العمال[١٢] .

٣ ـ نظرية الانتاجية الحدية في تحديد الأجور :

يتلخص مضمون نظرية الانتاجية الحدية في تحديد الأجور في أن عنصر العمل ـ كسلعة من السلع الانتاجية ـ يتحدد ثمنه في سوق العمل بتفاعل قوى

(١٠) قررت نظرية مخصص (رصيد) الاجور مستوى متغيرا من الأجور يتوقف على حجم الرصيد النقدي الذي يخصصه المنظمون لدفع الأجور وعلى عدد السكان الصالحين للعمل .

(١١) د . محسون جلال ـ مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(١٢) د . حسين عمر ـ مرجع سابق ، ص ٥٢٤ .

الطلب الكلي على العمل وقوى العرض الكلي من العمل ، فإذا كان عرض هذا النوع من العمل ثابتا فإن الذي يحكم تحديد اجر العمل هو انتاجيته الحديه وهذا هو ما قد يحدث في الأجل القصير على الأقل .

وباختصار فإن هذه النظرية تقوم على أساس الانتاجية الحديه للعمل هي العامل الأساسي في تحديد ثمن خدمة عنصر العمل في الانتاج ، كما ترى النظرية أن أجر العامل يتساوى مع انتاجيته الحديه[١٣] في كافة المجالات الانتاجية ، فإذا حدث اختلاف في الانتاجية الحدية للعمل بين صناعة وأخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة تسمح للعمال بالانتقال بين هذه الصناعات ، أي الانتقال من الصناعات ذات الانتاجية الحدية الأقل الى الصناعات ذات الانتاجية الحدية الأعلى حتى تتساوى هذه الانتاجية في مختلف الصناعات ويتساوى الأجر بناء على ذلك[١٤] .

وإذا ما سادت المنافسة الكاملة سوق العمل فان كل منتج يستمر في استخدام عامل اضافي بعد آخر طالما أن الايراد الحدى لانتاجيته أكبر من الأجر المدفوع له أصحاب المشروعات عن ذلك عندما يتعادل الايراد الحدى لانتاجية العامل الأخير مع الأجر المدفوع الذي يتحدد في سوق العمل .

وهذه النظرية مثل سابقتها تخضع لبعض الانتقادات التي تتمثل في أنها ركزت اهتمامها على جانب الطلب (من جانب العمال) اذ أن الأجر ثمن من الأثمان يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب دون بيان أهمية لأحدهما على الآخر ، بالاضافة إلى ضرورة وجود اختلاف في مستوى الأجور بين المهن والصناعات المختلفة والذى يرجع إلى صعوبة الانتقال بين هذه المهن وعدم

---

(١٣) العامل الأساسى الذي يحكم قرار المشروع في استخدام عمال جدد هو الاضافة التى يحدثها العامل الجديد الى الناتج الكلى (أي الانتاجية الحدية العينية للعامل ، والطلب على العمل يتحدد بقيمة انتاجيته الحدية) .

(١٤) د . على حافظ منصور وآخرون ـ مبادىء الاقتصاد الجزئى ـ دار المجمع العلمى ـ جده ص ٣٣٦ .

المعرفة بالفرص المتاحة ، كما أن التغيرات في الأجور تؤثر في عرض العمل حيث تؤدى هذه التغيرات إلى عدم استقرار مستوى المعيشة للعامل .

٤ ـ نظرية القوة الشرائية :

يتوقف الازدهار والتطور وتقدم الصناعة على وجود طلب كاف يكفل تصريف المنتجات بأسعار تحقق لأصحاب المشروعات أرباحا معقولة علما بأن جزءاً كبيرا من هذه المنتجات يتم استهلاكه بواسطة العمال وعائلاتهم ، وعليه فاذا كان مستوى الأجور عاليا فإن طلب العمال على السلع والخدمات سيكون كبيرا والعكس صحيح ، يؤدى انخفاض مستويات الأجور من جانب العمال إلى إنخفاض القوة الشرائية مما يؤدي إلى عدم تصريف قدر كبير من السلع مما يؤثر في حجم الانتاج والتشغيل ، أي أن هذه النظرية تحدد مستوى الأجر للعمال وفقا للقوة الشرائية من جانبهم .

ان احتفاظ العمال بمستوى أجورهم على ما هو عليه بالاضافة إلى المزايا والحوافز المقدمة لهم كالاعفاءات الضريبية مع انخفاض الطلب من جانبهم على السلع سيؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج[١٥] وأثمان السلع المنتجة ، ويؤدى هذا الوضع الى فقد أسواق تصريف المنتجات بالخارج .

٥ ـ النظرية الحديثة للأجور (نظرية العرض والطلب) :

طبقا لهذه النظرية[١٦] يتحدد الاجر بتوازن طلب العمل وعرضه سواء كان مفهوم الطلب ومفهوم العرض ينطبق على المشروع الواحد أم على صناعة معينة .

ويتميز عرض العمل في الصناعة بالمرونة حيث امكانية تحول العمال من نشاط إلى آخر طبقا لحالة الطلب ومستوى الأجر في كل نشاط أما عرض العمل

---

(١٥) يمثل الأجر عائد العمل الذي يعتبر بدوره من أهم عناصر الانتاج فثبات الأجور دون تغيير تؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج .

(١٦) د . محمد يحيى عويس ـ مرجع سابق ـ ص ٥٩ .

بالنسبة للمجتمع ككل فسيتوقف على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية من بينها معدل النمو السكانى والتركيب العمري والنوعي للسكان ونسبة السكان العاملين . كذلك العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع ومدى ما يتاح من فرص للعمل .

ويتحدد طلب المشروع الواحد لعنصر العمل عندما تتعادل الانتاجية الحدية الايرادية مع الاجر ، كما يؤدى ارتفاع الاجر التوازنى[١٧] بالمنتج إلى التقليل من وحدات العمل المستخدم وقد يتبعه في ذلك عدد آخر من المنتجين مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي على العمال ثم ما يتبعه من انخفاض الأجر التوازني مرة أخرى.

ويتحقق التعادل بين الانتاجية الحدية والانتاجية النسبية[١٨] في المدى الطويل عندما يستقر الاجر عند المستوى الذي تتساوى فيه الانتاجية الحدية الايراديه والانتاجية النسبية الايراديه ، وأن زيادة الأجر عن هذا المستوى ستعني خسارة لعدد من المنتجين مما يدفعهم الى تخفيض الطلب على العمل يتلوه انخفاض في الأجر مرة ثانية وهكذا .

أما إ[illegible]نخفاض الأجر عن مستوى التعادل فيؤدي ذلك إلى تحقيق أصحاب المشروع أرباحا عالية فوق المعتاد مما يدفعهم إلى زيادة تشغيل عدد أكبر من العمال بهدف الاستفادة من فرصة الربح الاستثنائي فيؤدي هذا الوضع إلى زيادة الطلب الكلي على العمل وما يصحبه من ارتفاع الأجر ثانية[١٩] .

والجدير بالذكر أن هذه النظرية قامت على افتراض سهولة تطبيق نظرية القيمة على سوق العمل ، ومن الناحية العملية يصعب تحقيق ذلك بسبب أن

---

(١٧) يسمى الأجر التوازني عندما تتعادل الانتاجية الحدية الايرادية للعامل مع الأجر المدفوع له .

(١٨) يقصد بالانتاجية الحدية قيمة ما اضافه العامل الاضافي الى الانتاج الكلي ، أما الانتاجية النسبية فتساوي خارج قسمة الانتاج الكلى على عدد العمال مع ثبات العوامل الأخرى .

(١٩) د . يحيى عويس المرجع السابق ص ٦٢ .

العنصر البشري (العمل) يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن السلع العادية ، من هذه الخصائص أن العامل يبيع جهده فقط ولكنه يبقى حرا عكس العناصر الأخرى ، كما أن هناك صعوبة في تخزين عنصر العمل مثل السلع الأخرى ، أي أنه لا ينتظر حتى تتحسن ظروفه بالاضافة إلى أن هناك اختلافا بين العوامل المؤثرة في عرض العمل والعوامل المؤثرة في تغيرات الأثمان على عرض السلع ، كما أن العامل يمثل قوة ضعيفة أمام صاحب العمل في النظام السوقى وكثيرا ما يكون ضحية استغلال النظام الرأسمالي الذي يدفع أجرا أقل مما يستحقه العامل ، وأخيرا صعوبة تجاوب عرض العمل مع التغيرات في الطلب حيث أن انخفاض الطلب الكلي على العمال في ظل ظروف الكساد لا بد أن يصحبه انخفاض في الأجر .

علاقة الأجور بالأثمان السائدة في السوق :

تتأثر الأجور بالأثمان السائدة في السوق حيث أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد تلتهم الأجور بصفة دائمة وربما قد تكون الأجور بنفس القدر الذي يتمشى مع حاجات الانسان[٢٠] ، وبمعنى آخر اذا لم يصاحب ارتفاع الأثمان في السوق زيادة مماثلة في الأجور فإن ذلك سيؤدي إلى عدم اشباع الفرد حاجاته الأساسية ، ومن ثم تؤثر على كفاءته الانتاجية ، لأن مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل يتوقف على مهارته ومقدرته الانتاجية .

ويرى أصحاب المذهب الحر أن تحديد الأثمان للسلع إنما يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب دون تدخل ، أي أن الثمن يتحدد تلقائيا عند نقطة التوازن بين منفعة السلعة ونفقة انتاجها وتكلفتها ، كما أن الثمن العادل في نظر مؤيدي هذا الرأي هو الثمن الذي يوافق على دفعه المشترى في ظل المنافسة الحرة ، ومن الناحية التطبيقية قلما نجد الأسواق تتمتع بالمنافسة الحرة ،

---

(٢٠) تتعدد حاجات الانسان من السلع والخدمات وتنقسم إلى حاجات متنافسة وحاجات متكاملة وحاجات دورية متكررة كالغذاء .

فالمجتمعات الرأسمالية لا تعرف الا صور الأسواق الاحتكارية أو شبه الاحتكارية[٢١] .

كما أن تمتع المنتج بالحرية الاقتصادية يدفعه إلى تحديد حجم وعناصر الانتاج حيث يتوقف انتاجه عند النقطة التى تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الايراد الحدى ، وبذلك تكون كمية الانتاج الاحتكارى أقل من الانتاج التنافسي ، ويكون ثمنه أعلى من الثمن التنافسي .

ب ـ نظام الأجور في الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي :

تمثل الأجور في الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي الجزء الأكبر من الدخل النقدي للمجتمع ولا شك في أن سياسة تخطيط الأجور تمثل جانبا هاما من السياسة الاقتصادية للدولة ، ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتي قد راعى إلى حد كبير تطبيق المبدأ الشيوعي (لكل حسب حاجته) ، كما أن الأجر يلعب في حياة العامل الروسي دورا يختلف عن ذلك الذي يمثله الأجر في الاقتصاديات السوقية ، ذلك لأن العامل في روسيا لا يفكر في الأجر كحافز يدفعه الى العمل لتحقيق مستوى معيشي معين ، لأن الدولة تضمن له هذا المستوى بأن تهيء له الخدمات الأخرى كالنقل والاسكان مقابل أثمان زهيدة تقل بكثير عن نظيرها في الدول الأخرى[٢٢] .

ويتم التوزيع للدخل في المجتمعات الاشتراكية على أساس العمل وفقا للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة . وليست هناك قواعد ثابته لذلك بل أنها تختلف من وقت لآخر تبعا للأولويات التى تحددها الخطة ، ويمنح العامل الأجر على أساس كمية العمل ونوعيته مع تفضيل العمل الفني بمزايا على غيره من العمل غير الفنى تحفيزا لاكتساب الخبرة ، وتحسين كفاءة العمل بالاضافة إلى منح العمال الخدمات الاجتماعية بالمجان والضمان الاجتماعي[٢٣]

---

(٢١) د . يحيى عويس ـ مرجع سابق ـ ص ٥٣ .

(٢٢) د . يحيى عويس ـ مرجع سابق ـ ص ١٣٢ .

(٢٣) د . على حافظ منصور ـ مرجع سابق ـ ص ٣٣٩ .

ومع تطور المجتمعات من مرحلة الاشتراكية إلى مرحلة الشيوعية يتم التوزيع حسب طاقة العامل وحسب حاجته ، والمجتمع الشيوعى طبقا لهذه لقاعدة يقضى على حوافز العمل للعمال واكتساب المهارة ورفع الكفاءة لانتاجية لانفصال التوزيع عن العمل .

ماركس والنظرية التى تنسب القيمة الى العمل :

اعتبر ماركس العمل مصدراً للقيم ويرى أن القيم النسبية للسلع تقاس بمقدار العمل الاجتماعي[٢٤] الضروري لانتاجها وكان من رأيه أن الرأسماليين يشترون قوة العمل الانتاجية بأجر لا يزيد عن ثمن الاشياء الضرورية اللازمة لمعيشة العامل عند حد الكفاف ، ولكنهم يستخدمون هذه القوة الانتاجية في انتاج سلع تفوق قيمتها السوقية الاجر المدفوع في انتاجها ، والفرق بين ثمن السلعة وثمن العمل المبذول في انتاجها يطلق عليه ماركس فائض القيمة الذي يمثل استغلال الرأسماليين للعمال ، ويذهب هذا الفائض الى جيوبهم بصورة أرباح وربح وفائدة[٢٥] .

ويعتبر ماركس نظام الملكية الفردية مسئولا عن ظاهرة فائض القيمة واستغلال العمال ، فالعامل الذي لا يملك الا قوة عمله يضطر إلى بيعها الى الرأسمالى الذي يملك القوة الشرائية اللازمة لشراء هذه القوة المنتجة ويستخدمها في انتاج سلع تفوق في قيمتها قيمة العمل المبذول .

كما تخضع الاجور في الدول الاشتراكية لمبادىء أهمها ألا يتسلم العامل كل ما يحققه من قيمة بل يحصل فقط على جزء منها في شكل أجر ويذهب الباقي إلى المجتمع ، كما أن الأجر يختلف باختلاف نوعية العمل وكميته وتحدد الدولة الأجور الفردية وحجم الاجور الكلية في المشروع ويسمح بزيادتها كلما زاد الانتاج عن المستوى المخطط ولكن بمعدل أقل من الزيادة حتى ترتفع قيمة

---

(٢٤) يراد بالعمل الاجتماعي عمل عامل متوسط المهارة وبالقدر المتوسط من الجهد في الظروف العادية للانتاج .

(٢٥) د . أحمد ابو اسماعيل ، اصول الاقتصاد ، دار النهضة ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٠ .

الفائض الذي يعود إلى المجتمع ، أما الحوافز فيتوقف على كيفية توزيع الربح بين المنشأة من جانب والدولة من جانب آخر وكيفية التوفيق بين اعتبار هذا الفائض مصدراً رئيسيا لتمويل الميزانية وبين احتفاظ المنشأة بجزء منه بطريقة تشجعها على ضغط تكاليف انتاجها والاقتصاد في استخدام مواردها[٢٦] .

ومن أهم القصور في النظرية اهمالها لأثر الطلب في تكوين القيمة ولم يوفق الاقتصاديين الأقدمين في ايجاد علاقة بين العمل المبذول والقيمة ، لذا لجأ آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الى ترك المنفعة جانبا والاعتماد على العمل ، وذهب ماركس الى أنه لا يمكن الاعتماد على المنفعة كأساس للمقارنة بين السلع المختلفة طالما أن المنافع تختلف بالنسبة للأشخاص المختلفين .

كما أن النظرية ركزت على العمل وانه ليس هو العامل الوحيد الذي يتوقف عليه العرض ، فندرة بعض المواد قد تؤدي إلى ارتفاع قيمتها وإلى ارتفاع قيمة الأشياء التى تشترك في انتاجها .

---

(٢٦) د . عبد الكريم صادق ـ دراسة في الاقتصاد المالي ـ مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

نتائج الجزء الأول

يمكن اجمال ما توصلت اليه الدراسة في هذا الجزء في النقاط التالية :

- ربطت كثير من نظريات الأجور تحديد الاجر بالمستوى اللازم لمعيشة العمال وهو حد الكفاف عند أصحاب نظرية حد الكفاف ، كما أعتبرت نظرية الانتاجية الحدية للأجور عنصر العمل كسلعة من السلع الانتاجية يتحدد أجره حسب انتاجيته الحدية ولا يمكن للعامل الانتقال من مشروع ذى انتاجية حدية أدنى إلى مشروع ذى انتاجية حدية أعلى الا عندما تسود المنافسة الكاملة وهذا لا يتأتى في المجتمعات الرأسمالية التى تتميز بالاحتكار ومنافسة القلة .

- وفي ظل النظام الرأسمالي سيتوقف نصيب الفرد من الدخل على الثمن الذي يستطيع به بيع جهده اذا كان عاملا أجيرا أو على أرباحه إذا كان منظما ، فالأجور والربح وفوائد الأرباح ما هي إلا عوائد لعناصر الانتاج وهي في الواقع أثمان لهذه العناصر تتحدد في سوقها وتتأثر بفعل عوامل الطلب والعرض .

- شعور أصحاب الاعمال بأن العامل في حاجة إلى الاجر ولا يمكنه ـ أي العامل ـ الانتظار حتى تتحسن ظروفه لحاجته الشديدة للأجر الذي يلبي طلباته وطلبات أسرته ، لهذا يمثل العامل قوة ضعيفة أمام أصحاب الاعمال في النظام السوقي وكثيرا ما يكون ضحية استغلال النظام الرأسمالي قبل وجود النقابات العمالية القوية ولكن مع زيادة نفوذ هذه النقابات وقدرتها على الضغط على الحكومات وأرباب الاعمال لزيادة أجور العمال مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة منها حق الاضراب في الدول الرأسمالية ، فبدون التكتل والعمل الجماعي لن يستطيع العامل بمفرده أن يقف أمام صاحب العمل ، ولذلك نجد أن الأجر السائد في صناعة ما (في الدول المتقدمة) ليس نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض الحرة وانما هو نتيجة مراحل من

التدخل النقابي وربما سلسلة من الاضرابات أو المساومات لارغام صاحب العمل على الرضوخ لمطالبهم .

- وعن علاقة الاجور بالاثمان في السوق ، أوضحت الدراسة أن الأجر لا بد أن يتمشى مع الأثمان خاصة بالسلع في أي مجتمع من المجتمعات ولا يترك تحديد الأثمان والأجور لظروف السوق والمنافسة وذلك بعد أن سادت سوق المنافسة الاحتكارية المجتمعات الرأسمالية .

- أما نظام الأجور في الاقتصاديات الاشتراكية فمن الملاحظ أن العامل لا يعطي للأجر أهمية كبرى ليدفعه إلى العمل لتحقيق مستوى معيشة معين لان الدولة تضمن له هذا المستوى بضمان توفير الخدمات كوسائل المواصلات والاسكان والغذاء بأثمان زهيدة ، ويتحدد توزيع الناتج القومي وفقا للخطط الاقتصادية التي ترسمها الدولة .

- بالاضافة لما سبق ـ يلاحظ أن الأجر في الدول الاشتراكية يخضع لمجموعة ضوابط ومعايير من بينها الا يتقاضى العامل كل ما يحققه من قيمة بل يحصل فقط على جزء منها في شكل أجر ، يذهب الباقي إلى الدولة ، ويختلف الاجر في هذه الدول باختلاف نوعية العمل وكميته وتتدخل الدولة في تحديد الاجور الفردية وحجم الاجور الكلية في المشروع .

- ويترتب على عدم منح العامل الاجر المناسب استمرار الاضرابات في المصانع مما ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية ، لهذا تأخذ النقابات العمالية دور المساومة الجماعية للمطالبة بفرض حد أدنى للأجور والحق في اجازات للعمال بأجر وتدريب العمال والعناية بهم وأحيانا ما تدفع النقابات العمال للاضراب مما يترتب عنه تعطيل الانتاج وحرمان المجتمع من بعض الاحتياجات الاساسية .

- ولتوضيح موقف النظام الاقتصادي الاسلامي مما سبق من عرض ودراسة لنظريات الاجور في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ـ سيتبين من خلال الدراسة في الجزء الثاني من هذا البحث والذي استطاع الباحث فيه دراسة

المفهوم الاجر العادل كما نصت عليه الشريعة الاسلامية وعلاقة الاجر بحد الكفاية ونظام الاجور والحوافز في الاسلام وصور تدخل الدولة للمحافظة على حقوق العمال ، ويختلف الاسلام عن الانظمة الوضعية في تحديد الاجر ، فيحث الاسلام على العمل والتفانى ومنح العامل الاجر العادل الذي يمكنه من الحصول على احتياجاته الاساسية له ولاسرته كما وعد الله سبحانه وتعالى العاملين بالثواب في الدنيا والثواب العظيم الذي لا حد له في الآخره ، ورسم الاسلام العلاقة بين طرفي العمل على أساس تعاليم الشريعة السمحاء التى تحث على التراضي والتآخي والمحبة ومعاونة العامل والعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في اطار سليم .

ثانيا : نظام الاجور والحوافز في الاسلام :

«إن الاسلام لم يحدد طريقاً معيناً لتحديد الأجور فذلك شيء يختلف باختلاف الظروف وتؤثر فيه عوامل كثيرة منها نوعية العمل والوقت الذي يستغرقه وثمن السلع المنتجة ومستوى المعيشة» .

ولأهمية موضوع الاجور في المجتمع الاسلامي رأى الباحث دراسته في هذا الجزء من البحث والذي اشتمل على الموضوعات التالية : ـ

١ ـ اسس الاجر العادل في الاسلام .
٢ ـ حد الكفاية في الاسلام وعلاقته بالاجر .
٣ ـ نظام الاجور في الاسلام .
٤ ـ الاسلام والتفاوت في الاجور .
٥ ـ نظام الحوافز في الاسلام .
٦ ـ الدولة الاسلامية والتدخل في سوق العمل .
٧ ـ الاجور والاثمان في النظام الاقتصادي الاسلامي .

١ ـ أسس الاجر العادل في الاسلام :

تقتضي تعاليم الاسلام أن يكون الاجر على قدر العمل دون غبن أو بخس أو ظلم ، فيقول الله تعالى ﴿وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون﴾[٢٧] وقوله تعالى في آية أخرى ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون﴾[٢٨] .

كما يقرر الاسلام أن الاجر حق لا منة فيه ، فيقول تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون﴾[٢٩] ، توضح الايات الكريمة السابقة ضرورة أن يعمل الفرد بما أمره الله والبعد عما نهى عنه حيث وعد عباده الصالحين من العاملين الذين يؤدون واجبهم على خير وجه بالاجر والحسنى في الآخرة .

وتتعدد المفاهيم والتعريفات بالنسبة للأجر العادل الذي شرعته الشريعة الاسلامية فينطوى المفهوم الاول على مجموعة من المقومات تشمل : ـ

أ ـ أن الأجر حق أساسي واجب الأداء .

ب ـ من واجب الدولة كفالة أداء هذا الحق واستخدام قوتها في هذا الشأن .

جـ ـ يتم تحديد الاجر بالتفاهم والرضا بين العمال وأصحاب العمل ، أي ضرورة أن يتشبع الطرفان بالقيم الاسلامية لعدم حدوث خلافات ومنازعات .

وهناك قاعدة لتحديد الأجر العادل مضمونها : أن الأجور يحددها العرف الصالح ويستند هذا المفهوم للآية الكريمة التى يأمر القرآن فيها بايفاء الأجر للمرضعة ويربط مع أمور أخرى بالمعروف فيقول تعالى ﴿فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف﴾[٣٠] .

---

(٢٧) سورة الاحقاف آية ١٩ .

(٢٨) سورة هود آية ١٥ .

(٢٩) سورة فصلت آية ٨ .

(٣٠) سورة الطلاق آية ٦ .

وقد قررت الشريعة الاسلامية أن لمن ولي شيئا أن يرتزق منه بالمعروف وذلك كولي مال اليتيم وولي الوقف فيقول الله تعالى مخاطبا أولياء اليتامى ﴿وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكولها اسرافا وبدارا أن يكبروا ، ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا﴾[٣١] .

وفي هذا المقام يقول القرطبي : جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الوقف ألا يأكل منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العاده وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والأولى أولى[٣٢] ومفهوم المعروف يكون بكفاية العامل ضروراته المعيشية والاجتماعية وهو الذي يدل عليه الأكل بالمعروف .

التزامات رب العمل تجاه العامل (فيما يتعلق بالأجر) :

تتمثل التزامات رب العمل تجاه العامل فيما يتعلق بالأجر بضرورة الوفاء بالأجر ومنح العامل أجره كاملا دون استغلال ثم ضرورة التعجيل بدفع الأجر .

وفيما يلي شرحا موجزا لأهم هذه الالتزامات حسبما ورد في الشريعة الاسلامية .

عني الاسلام بضرورة الوفاء بالاجر للعامل حتى ينذر من لا يوفي العامل أجره بخصومة رب العزة جل جلاله ، فيقول المصطفى عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي : قال الله تعالى ﴿ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى

---

(٣١) سورة النساء آية ٦ .

(٣٢) سبل السلام جـ ٣ ص ١٢٨ نقلا عن تفسير القرطبي .

منه ولم يعطه أجره﴾[٣٣] ، يتبين من هذا الحديث الشريف ضرورة منح العامل أجره كاملا دون استغلال .

كما يرعى الاسلام العامل وأمر بالوفاء بالأجر والتعجيل به ليشعر العامل بأن عمله مقدر وبأن صاحب العمل يعنى به وبشئونه ، كما أنه يقي العامل مذلة الحاجة لانه غالبا ما يكون بحاجة إلى أجره لسد حاجاته وتأخير أداء الاجر يؤذ به ويحرمه من ثمرة كده[٣٤] ، قال الرسول عليه الصلاة والسلام (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)[٣٥] .

أما العنصر المتصل بعلاقة طرفي العمل فيقول المصطفى صلى الله عليه وسلم (اخوانكم خولكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم وليلبسه مما يلبس ولا يكلفه من العمل مالا يطيق ، فإذا كلفتموهم فأعينوهم)[٣٦] ويؤكد الحديث ويركز على ضرورة ايجاد العلاقة الأخوية بين العامل وصاحب العمل وأن تكون هذه العلاقة طيبة كريمة وتوضح الآيات الكريمة أن هذه العلاقة قد وصلت إلى مرتبة المصاهرة بين طرفى العمل ، بل أن صاحب العمل نفسه هو الذي عرض ابنته كما ورد على لسان شعيب النبى وهو يخاطب موسى عليه السلام ، قال تعالى ﴿وانى أريد أن أنكحك احدى ابنتى هاتين على أن تأجرنى ثمان حجج﴾[٣٧] بل ويزيد من استعطاف ﴿فإن أتممت عشرا فمن عندك﴾ .

ويحمل الجزء الأخير من الحديث النبوى السابق نوعا من التعاون بين الطرفين حيث ورد في الآية الكريمة واستكمالا لحديث شعيب مع موسى السابق قوله تعالى ﴿وما أريد أن أشق عليك ستجدنى ان شاء الله من الصالحين﴾ على

---

(٣٣) صحيح البخارى (كتاب الاجاره) .

(٣٤) عبد السميع المصري ـ مقومات الاقتصاد الاسلامى ، مكتبة وهبه ـ القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٧ .

(٣٥) ابن ماجه والطبرانى عن ابن عمر ـ جمع الفوائد جـ ١ ص ٣٥٩ .

(٣٦) صحيح البخارى (كتاب العتق) .

(٣٧) سورة القصص آية ٢٧ .

أن رب العمل المسلم الذي يريد لنفسه الصلاح يمكنه ذلك ، ما لم يتمتع بدافع يبعثه على الشفقه مع الأجير وحفظه من المشقة .

من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية السابقة ، إضافة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من ولى لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا أو ليس له زوجة فليتزوج أو ليس له دابة فليتخذ دابة) . يتضح أن الحد المناسب للأجور يكمن في كفاية المأكل والملبس والمسكن وأن هذا الحد يتقرر وفق البيئة التي يعيش فيها العامل أي مساويا لمأكل وملبس صاحب العمل وسائر أفراد أسرته كما تضمّن الحديث مبدأ هاما وهو ألا يكون العمل فوق طاقة العامل ، أي لا يستنزف قوته وحيويته . وأن تكون العلاقة القائمة بين العامل وصاحب العمل على أساس الأحكام الشرعية .

حد الكفاية في الاسلام وعلاقته بالأجر :

يتمثل حد الكفاية في الاسلام في تغطية الحاجات التى تحتوى على الطعام والملبس والمسكن وأدوات الانتاج التى تمكن العامل من أداء واجبه ووسيلة الانتقال والتعليم وقضاء الديون والزواج ، ويتم تحديد تكلفة سلة الاحتياجات في ضوء الأسعار السائدة ومستوى المعيشة الذي تتيحه ظروف المجتمع ولا يترك للفرد حق التقدير بل يقوم به خبراء[٣٨] .

واذا كان تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع الاسلامي من مسئوليات الدولة تجاههم ، فإنها تقوم بتوجيه كافة الامكانيات والموارد المتاحة في المجتمع والتى من بينها العنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسى في العملية الانتاجية ، ومن ثم تعتبر الاستفادة بطاقات الأفراد في المجتمع عنصرا هاما لتحقيق حد الكفاية في الاسلام ، وعلى الدولة توفير فرص العمل لكل قادر على المشاركة والمساهمة بأكبر مجهود في زيادة الدخل بالاضافة الى توفير الامكانيات اللازمة للعامل لممارسة النشاط الانتاجي والمحافظة على حقوقه بما

(٣٨) د . يوسف ابراهيم ـ استراتيجية التنمية الاقتصادية في الاسلام ـ مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ـ القاهرة ـ ١٩٨١ ص ٣٨٥ .

فيها الأجر المناسب الذي يمكن العامل من تحقيق أدنى الحاجات الاساسية اللازمة لحسن ممارسته النشاط الانتاجي ، وتستمد الدولة هذه الواجبات من الحديث النبوي حيث يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (فالامام الذي على الناس راع عليهم ومسئول عن رعيته)[٣٩] .

أما دور العامل فيكمن في بذل أقصى ما يمكن من المجهود للعمل والكسب والا ينسى الجزء المكلف بعمارته من هذه الدنيا عملا بقول الله عز وجل ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾[٤٠] .

ولقد أكد الاسلام على ضرورة الاهتمام بالاجور وكفايتها مما يؤدي الى عدم الاختلاس أو التقصير أو الاهمال[٤١] وفي هذا الشأن يقول علي بن أبى طالب لنائبه حاكم مصر (ثم أسبغ عليهم الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم)[٤٢] .

كما أن الأجر العادل والمناسب يمكن العامل من التفاني وحسن الأداء لعمله مما يزيد من حجم الانتاج وبالتالي زيادة الأرباح لدى أصحاب المشروعات الذين سيدفعون جزءاً من أرباحهم في صورة زكاة واعانات لتحقيق التكافل الاجتماعي وللانفاق على المشروعات الخيرية والخدمية في المجتمع .

ومما يؤكد ارتباط الأجر بحد الكفاية أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يترك العمال الذين عينهم لجمع الصدقات وغيرها دون أن يرتب لهم مرتبات (أجورا) تكفيهم ليكون ذلك أدعى الى عدم التطلع إلى ما في أيديهم من أموال المسلمين وكان يرتب لولاته رواتب وقد جعل لعتاب بن أسيد كل يوم درهما

---

(٣٩) رواه البخارى ومسلم .

(٤٠) سورة القصص آية ٧٧ .

د . محمد عفر ـ السياسات الاقتصادية في الاسلام ـ الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ص ٢٠١ .

(٤١) تتعدد وسائل الرقابة والمتابعة في الاسلام ، للمزيد ارجع إلى د . عوف الكفراوى ، الرقابة المالية في الاسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

(٤٢) الشريف الرضي ـ نهج البلاغه ـ جـ ٣ ص ٩٣ .

مقابل العمل الذي يقوم به .[٤٣]

وللتعرف على التحديد النظرى والمادي لحد الكفاية ثم المدى الزمني في تطبيقه نستعرض فيما يلي آراء الفقهاء حول هذا الموضوع .

فقد قرر فقهاء الحنفية أن حد الكفاية هو حد الغنى ، أي ما يخرج بالشخص من صفة الفقر والاحتياج الى صفة الغنى بمقاييس العصر ، فيقول الامام محمد بن الحسن «وعلى الامام أن يتقى الله في حرمة الاموال إلى المصارف فلا يدع فقيرا الا أعطاه من الصدقات حتى يغنيه وعياله وان احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت مال الخراج)[٤٤] وكذلك يقول فقهاء الشافعية «ان المحتاج يعطى ما يخرجه إلى حد الغنى وهو ما تحصل به الكفاية» .[٤٥]

أي أن حد الكفاية من الناحية النظرية هو ما يجعل المرء غنيا ويخرج به من صفة الفقر والاحتياج . كما أن الفكر الاسلامي لا يكتفي بالتحديد النظرى وانما أوجب التحديد المادي لحد الكفاية أي تحديد الحاجات التى تمثل الاشباع وتحقيق حد الكفاية .

ويكمن التحديد المادي لحد الكفاية في تحديد البنود المطلوبة في ضوء الأسعار السائدة ومستوى المعيشة ، وليس للفرد حق تقدير ذلك بل يقوم به خبراء .

أما المدى الزمني في تطبيق حد الكفاية فقد رأى أصحاب المذهب الشافعي أن مدى الكفاية التى يحققها الاسلام بتشريع الزكاة هي كفاية العمر بحيث يعطى المحتاج ما يجعله يخرج عن نطاق الاحتياج نهائيا ولا يعود مستحقا مرة أخرى ويكون ذلك بتوفير العمل واعطائه أدوات حرفته أو رأس مال تجارته .

---

(٤٣) عيسى عبده ـ النظم المالية في الاسلام ـ معهد الدراسات الاسلامية ـ القاهرة ـ ص ١٣٠

(٤٤) السرخسي ـ المبسوط ـ جـ ٣ ص ١٨ .

(٤٥) النووى ـ المجموع ـ جـ ٦ ص ١٩٣ .

ومن لا يستطيع العمل يشترى له من العقارات أو الأصول الاستثمارية المدرة للدخل يحصل منه على دخل سنوى يكفيه ويفى بحاجاته[٤٦] .

أما مذهب المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهاء الآخرين يرى اعطاء المحتاج كفاية السنة فقط ، وحجتهم في ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يدخر لأهله قوت السنة وأن موارد الزكاة دورية فيعطى منها كل سنة دون حاجة الى ما فوقها ، وهذا المذهب يؤديه البعض[٤٧] حيث أنه يعبر عن روح الشريعة الاسلامية ويتفق مع قول عمر (إذا أعطيتم فأغنوا) ومع إمكانية قيام استراتيجية الانتاج على أساس من تحقيق حد الكفاية .

نظام تحديد الأجور في الاسلام :

تبين من دراسة النظريات التي تحدد الأجر في الأنظمة الاقتصادية الوضعية قصورها عن تحديد الأجر العادل للعامل .

أما النظام الاقتصادي الاسلامي فقد عالج نظام الأجور من خلال ما أبرزته الآيات القرآنية والسنة المحمدية ، فمن الآيات القرآنية التي تحث المسلمين على منح الأجر العادل قوله تعالى ﴿ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[٤٨] . ويتم تحديد الأجر في الشريعة الاسلامية وفقا للتراضى والتوافق بين العامل وصاحب العمل بحيث يكون الأجر (المقابل) وافيا بقدر المبذول له ، وغير قاصر عن مقداره[٤٩] . أي أن تحديد الاجور في الاسلام لا بد أن يقوم على أساس أن يسع الأجر المطالب المعقولة للعامل وقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم هذه المطالب في حديث سابق ومنه يتبين كفاية الأجر لتغطية النفقات المتعلقة

---

(٤٦) الغزالي ـ احياء علوم الدين جـ ٣ ص ٤٠٤ ، ٤٠٦ .

(٤٧) د . يوسف ابراهيم ـ مرجع سابق ـ ص ٣٨٩ .

(٤٨) سورة هود آية ٨٥ .

(٤٩) شوقى دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ـ دار الفكر العربي بالقاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٤١ .

بالسكن والزوجة والخادم الذي يقضى له حاجاته ، ووسيلة الانتقال بين العمل والمسكن .[٥٠]

وقد أوضح بعض العلماء أن لكل نوع من الاعمال نظاما خاصا للأجور ، فنجد أن العاملين لدى الدولة يطبق عليهم مبدأ حد الكفاية استنادا الى الحديث النبوي (من ولى لنا شيئا وليس له امرأة فليتزوج امرأة) وهكذا ركز الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه ، على توفير تلك المطالب بغض النظر عن مشقة العمل أو عن انتاجيته[٥١] ، وفي المجتمعات الاسلامية الحديثة يطبق هذا الحد بصورة متقاربة مما كانت عليه الأحوال في عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم ، فنجد الدولة ترعى محدودى الدخل وتقدم لهم المعونات والاعانات للحصول على مستلزماتهم اليومية ، كما أنها تهتم بقطاع الخدمات الاجتماعية وتقديم قروض للزواج ومساكن بأجور زهيدة لمعاونة أفراد المجتمع على تحقيق الكفاية ، أما بخصوص وسيلة الانتقال فتقدم الدولة لأفراد المجتمع خدمة النقل والمواصلات العامة بأجور بسيطة جدا مساعدة منها على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يراعي ظروف كل أسرة فأعطى للفرد غير المتزوج سهما وأعطى المتزوج سهمين لأن كفاية الأول أقل من الثاني وتطبيقا لهذا المبدأ كان يعطي عمر بن الخطاب للعاملين أجر الكفاية ثم بعد ذلك يفاوت بين العمال تبعا للمشقة الانتاجية .

أما العاملون في القطاع الخاص يجب أن تكون أجورهم مثل أجور سائر العاملين في الدولة مستندين الى الحديث النبوي (فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم) ويدل هذا الحديث على كفاية الأجر للعامل على مستوى المعيشة السائد ثم يحدث تفاوتا بين الأعمال حسب المجهود المبذول ومستوى انتاجية الأفراد ، وإذا لم يحقق الأجر مطالب العامل الأساسية فإن الدولة تقوم

(٥٠) د . زيدان عبد الباقي ، العمل والعمال والمهن في الاسلام ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة ص ١٠٢ .

(٥١) د . شوقى دنيا ـ مرجع سابق ـ ص ١٤١ .

بسد الفجوة بين الأجر وبين حد الكفاية كما سبق أن أوضحنا ، بصور وأشكال كثيرة منها تخفيف الأعباء عن كاهل المستويات المحدودة الدخل ، أما العمال الحرفيون فيترك تحديد الأجر ومقداره حسب ظروف الاتفاق العادية بين الطرفين بعيدا عن الاستغلال .[٥٢]

الاسلام والتفاوت في الأجور :

يعترف الاسلام بالفروق في الأجور التى توجد بين مختلف مستويات العمال ويقيم مبادىء تفاوت الأجور على أساس قاعدة أهمية العمل ، كذلك يفتح الاسلام الأبواب لكل أنواع الحوافز فيقول الله عز وجل ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ .[٥٣]

وتوضح كثير من الآيات القرآنية اختلاف القدرات والمواهب مما يؤدي الى الفروق في الكسب والعائد المادي ، فالاسلام لا يؤمن بالمساواة المطلقة في توزيع الدخل ، لأن أي تقدم بمعناه الحقيقي يتطلب اتاحة الفرص لتنمية المهارات والمواهب التي تتطلب بدورها الاعتراف بمبدأ الفروق في الأجور ، هذا يعني رعاية الاسلام للانسان وتنمية مهاراته ، ومواهبه وأخذها في الاعتبار عند تحديد الأجر المناسب ، كما اهتم الاسلام بالواجبات الملقاة على عاتق العامل فإذا أداها نال الأجر الكامل وتتمثل هذه الواجبات في الاخلاص التام والتفاني والاتقان في الأداء ، وأن أي مخالفة من الطرفين يحاسبه الله[٥٤] .

ويرجع التفاوت في الأجور بين العمال في المهن والمناطق المختلفة الى مجموعة من العوامل نذكر منها[٥٥] :

ـ اختلاف الفرص المتاحة أمام الأفراد بسبب الأمية أو لظروف اجتماعية قد لا تمكن العامل من الالتحاق بوظيفة مربحة .

---

(٥٢) سابقه ، ص ١٤٤ .

(٥٣) سورة الزلزلة آية ٨ .

(٥٤) د . منصور التركي ، مرجع سابق ـ ص ١٣٢ .

(٥٥) د . حسين عمر ـ مرجع سابق ـ ص ٥٣٠ .

ـ الاختلاف في المواهب والقدرات الشخصية بين العمال .
ـ تختلف الأجور حسب شروط العمل وظروفه .
ـ صعوبة انتقال العامل من مكانه الى مناطق أخرى ، إذ أن بعضهم لا يفضل ذلك لو كان هناك فرق في الأجر ، الا اذا كان الفرق كبيرا .
ـ عدم تجانس وحدات العمل المعروضة في سوق العمل تؤدي الى حدوث الاختلاف في الأجور .

نظام الحوافز في الاسلام :

أدرك الاسلام أهمية الحوافز لتحسين أداء الأعمال ورفع الكفاءة الانتاجية للعامل فأولاها كل عناية واهتمام موضحا ضرورة توافر الثواب والعقاب ، ويجمع الاسلام في مكافأته للعامل الحوافز المادية والأدبية في الدنيا وبين الثواب الأخروى الذي ليس له حدود ، لارتباطه بفضل الله العظيم في الدار الآخرة .

وتتمثل صور الرعاية الاسلامية للعامل في توفير الامكانيات التى تمكنه من حسن أداء عمله وتنظيم مواعيد العمل ، وتحديد أوقات العمل والراحة ورعايته في حالة الاصابة والعجز ، وعدم القدرة على العمل ، ورعاية من يكفلهم وتوفير الحوافز المادية فيقول الله عز وجل ﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾ .[٥٦]

أي أن هناك وعدا من الخالق سبحانه وتعالى بمنح الثواب والأجر الحسن في الآخرة لمن يعمل عملا صالحا في الدنيا ويعتبر هذا أسمى ثواب للانسان من خالقه .

كما أن للاسلام مواقف مشرفة في اختيار العمال فهذا موقف الفاروق عمر بن الخطاب عند استخدام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لجباية الخراج فقال له أبو عبيدة بن الجراح : دنست أصحاب الرسول عليه

---

(٥٦) سورة الكهف آية ٢٠ .

الصلاة والسلام فقال له عمر يا أبو عبيدة اذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستعن ، فقال أما إن فصلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة (أبو يوسف ـ الخراج) . أي أجزل لهم العطاء بحيث يكون الأجر الممنوح لهم مناسبا ويمكنهم من الحصول على ضروريات الحياة حتى لا ينحرف بعض العاملين ويلجأ للرشوة أو الاختلاس أو غير ذلك مما يضيع على المجتمع موارده[٥٧] .

كما نهى الرسول الكريم عن الاستسلام لهموم الدين والحاجة ووصل به الأمر الى منع الزكاة عن القادرين على الكسب كحافز الى العمل وبذل الجهد المتواصل .

ومن مواقف الاسلام تجاه ابراز الحوافز للمخلصين والمجتهدين من العمال قول عمر بن الخطاب (ما كان بحضرتنا باشرناه بأنفسنا وما غاب عنا وليناه أهل القوة والأمانة ، ومن يحسن نزده حسنا ومن يسيء نعاقبه)[٥٨] .

وهناك أيضا مواقف للامام علي بن أبي طالب في توجيهاته للحاكم في مصر في عهده (لا يكن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء فإن ذلك تزهيدا لأهل الاحسان وتدريبا لأهل الاساءة على الاساءة)[٥٩] ويواصل علي بن أبي طالب موضوع الحوافز قائلا (وواصل في حسن الثناء عليهم فإن كثرة الذكر الحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل وأعرف لكل منهم ما أبلى ولا تضيعن بلاء امرىء إلى غيره ولا تقعدن به دون غاية بلائه ، ولا يدعونك شرف امرىء إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا ولا ضعف امرىء إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيما) .[٦٠]

---

(٥٧) د . محمد عفر ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، دار المجمع العلمي جده ، ١٩٨٠ ، ص ٥٣ .

(٥٨) د . محمد حسين هيكل ـ الفاروق جـ ١ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ١٩٦٣ ، ص ٩٣ .

(٥٩) الشريف الرضي ، نهج البلاغة دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، جـ ٣ ، ص ٨٨ .

(٦٠) الشريف الرضي ، نهج البلاغة ، جـ ٤ ، ص ٩٣ .

من مواقف الخلفاء الراشدين السالفة الذكر يتبين لنا حسن الثناء على المجد ونسب الأعمال الجيدة لأصحابها وأن يكون الحافز على قدر العمل مهما كان القائم به .

ومما يؤكد ذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يحاسب عماله لا يترك أحدا منهم لسابقة أو منزلة فقد كان يحاسب سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فيغضب ، فيقول عمر : عزمت عليك أن لا تدعو على أخيك ويضاحكه فاذا سكت عنه الغضب يقول تعالى لنتحاسب فإنه اليوم أيسر عليك من غد ، وسعد بن أبي وقاص هذا هو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وكان مستجاب الدعوة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه : اللهم سدد سهمه وأجب دعوته . وكل ذلك لم يشفع عند عمر ليعفيه من الحساب)[٦١] .

كما صادر عمر رضى الله عنه أموال عمرو بن العاص عامله على مصر حين تبين أنه يملك متاعا ورقيقا وأبنية وحيوانا لم تكن له حين ولي أمر مصر ، فأدعى عمرو أن أرض مصر مزرع ومتجر وأنها أثمان خيل تنابتت وسهام اجتمعت وأنه يصيب فضلا عما يحتاج اليه لنفقته ، ومع ذلك قاسمه عمر ماله ، كما صادر أموال أبو هريرة عامله على البحرين لانه اجتمعت له عشرة آلاف وقيل عشرون ألفاً وأدعى أن خيله تناسلت وسهامه تلاحقت وأنه أتجر فقال له عمر انظر رأس مالك فخذه واجعل الآخرة في بيت المال[٦٢] .

واذا كانت الشريعة الاسلامية منحت للعامل حقوقه كاملة فقد حرمت عليه تعطيل العمل وعدم الاتقان في الأداء والقيام بالاضطرابات التي يقوم بها العمال لرفع الأجور مثلما هو بالدول الرأسمالية والاشتراكية ، إن الاسلام يستنكر العمل الذي يؤدي إلى تعطيل استخدام الموارد وتقليل الانتاج الذي يشبع حاجة المسلمين ، وفي هذا الصدد يشترط الاسلام أن تكون العلاقة

---

(٦١) د . عيسى عبده ، النظم المالية في الاسلام ، معهد الدراسات الاسلامية القاهرة ص ١٤٨ .
(٦٢) سابقه ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

القائمة بين العامل وصاحب العمل على أساس من أحكام وقيم الشريعة الاسلامية وأن يؤدي كل منهم واجبه على الوجه الأكمل تجاه الآخر .

الدولة الاسلامية والتدخل في سوق العمل :

للاسلام دور في حماية العنصر البشري حيث التدخل في سوق العمل كأن تسن القوانين المتضمنة حقوق وواجبات العمال مثل تحديد ساعات العمل والأجازات والمكافآت والحوافز وتحسين ظروفهم المعيشية والصحية والثقافية والتدريبية كذلك تحديد الأجر وحصول العامل على حقه كاملا بدون نقصان ويتحصل صاحب العمل على أكبر طاقة يستطيع بذلها العامل في جو يسوده العدل وتشيع فيه روح الأخوة ، وقد وقف الاسلام من العامل موقف المعين له بالنصح والتوجيه على حسن أداء عمله ، ووقف كذلك محذرا صاحب العمل من أن يجور على العامل ولكن هذا الانذار خطير ، اذ هو حرب من الله وخصومه على من يفعل ذلك[٦٣] فقد روى البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل أستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره)[٦٤] .

وتمارس الدولة الاسلامية هذا النشاط في اطار تحقيق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال ، فمثلا يؤدي ارتفاع الأجور دون مراعاة لنمو انتاجية العامل الى حدوث تضخم وما يتبعه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، كما أن الارتفاع المصطنع للأجور قد يؤدي إلى اشاعة روح الكسل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وقد أجاز ابن تيمية تسعير العمل قياسا على تجويزه تسعير السلع ويبدو أن الفقهاء الذين أجازو تسعير العمل أجازوه اذا اقتضى الحال في صناعات معينة ، وقد رأوا أن يكون الأجر مساويا لأجر المثل وبلغة اقتصادية معاصرة مساويه لأجر الفرصة المضاعة ، وهذه الاجازة تفتح الأبواب

---

(٦٣) د . عبدالله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة الاسلامية ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

(٦٤) صحيح البخارى (كتاب الاجاره) مرجع سابق - انظر ص ١٥ من هذا البحث .

أمام الدولة في تحديد الأجور في قطاعات معينة لمنع استغلال جهل العمال بحالة السوق وترشيد العملية الانتاجية عن طريق تحسين خطط دراسة المشروعات والتخطيط .[٦٥]

ان وجود حد أدنى للأجور يفرض على المنتجين قدرا أكبر من الجدية كما أن الابقاء والاحتفاظ بمستوى معين للأجور يعطي للفئة العظمى من المجتمع قوة شرائية لاستيعاب جانب من الانتاج مما يقلل من حدة الأزمات الاقتصادية في أوقات الكساد .

ان الأصل في علاقات العمل الحرية وأن الدولة لها حق الاشراف والمراقبة واقرار العدل والتوازن بين الطرفين (العامل وصاحب العمل) ودليل ذلك قول ابن تيميه في كتاب الحسبة (فإذا كان الناس محتاجين الى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، ويقول (وكذلك اذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل بأجره المثل لا يمكن المستعلمون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم ، فهذا تسعير الأعمال ، وقد استخدم ابن تيمية لفظ تسعير الأعمال بدلا من تحديد الأجور .[٦٦]

وللدولة أيضا حق التدخل في التسعير في الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية ، اذ يجب أن تتدخل في السوق وتحدد الأسعار وتعوض المنتجين عن خسائرهم وتمكين المستهلكين من الحصول على السلع الضرورية بالأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب .

---

(٦٥) د . محمد أحمد صقر ، الاقتصاد الاسلامي ، مفاهيم ومرتكزات ، من أبحاث المؤتمر العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي الأول - جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨٠، ص ٦٠، ٦١ .

(٦٦) محمد المبارك ، تدخل الدولة الاقتصادي في الاسلام ، من أبحاث المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ص ٢١٦ .

الأجور والأثمان في النظام الاقتصادي الاسلامي :

تتمثل العلاقة بين الأجور والأثمان في امكانية حصول الفرد على السلع والخدمات بالدخول المتاحة لديه وبالأثمان المناسبة والمعروفة في السوق ، وبالتالي فإن أية زيادة في الأسعار تؤدي إلى مطالبة العمال بزيادة مماثلة في الأجور .

ان الثمن العادل في النظام الاقتصادي الاسلامي يعرف من خلال قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه في هذا الشأن (يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع)[٦٧] وأيضا قول الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثه (لا ضرر ولا ضرار)[٦٨] كما أن الله عز وجل حرم الظلم بين العباد .

فالثمن العادل هو الذي لا يظلم أيا من الطرفين ، فلا يظلم المنتج أو البائع ولا يظلم المستهلك أو المشترى ، أما إذا رأت الدولة أن هناك ارتفاعا كبيرا في الأثمان فلها حق التدخل لتحديد الأسعار في السوق ولها الحق في تقدير تكاليف عناصر الانتاج بصورة سليمة وتقدر كل الجهود المبذولة في انتاج السلعة وعرضها مع اضافة هامش معقول من الربح دون حدوث أعباء اضافية على المستهلك .

أي أن موقف الاسلام يتثمل في تحريم الاحتكار والتدخل لتنظيم ومراقبة الأسعار والحد من الارباح الاحتكارية وذلك عن طريق فرض مكافأة مناسبة لعوامل الانتاج ومن بينها عنصر العمل الذي يتأثر دخله بمستوى الأثمان السائدة في السوق ، فاذا ما كانت الأثمان للسلع المتواجدة تتمشى مع مستوى الأجر الممنوح للعمال تمكنه من الحصول على احتياجاته مما يحقق له الاستقرار وتحقيق الحد المناسب من الاشباع مما يؤثر على كفاءته الانتاجية .

---

(٦٧) محمد الغزالى ـ الاسلام والأوضاع الاقتصادية ، دار الكتب الحديثة القاهرة ١٩٦١ ، ص ٩٤ .

(٦٨) أخرجه مالك في الموطأ وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، انظر نيل الأوطار جـ ٥ ص ٣٨٧ .

نتائج البحث والتوصيات

ـ من دراسة النظريات الخاصة بتحديد الأجور في النظامين الرأسمالي والاشتراكي تبين أن معظم هذه النظريات تطبق قانون الطلب السوقي على عنصر العمل مثلما ينطبق على السلع الأخرى ، حيث أن الطلب على السلعة يتمدد وينكمش حسب الأثمان السائدة في السوق للسلعة ، ووقع أصحاب هذه النظريات في خطأ يكمن في أن العنصر البشري يختلف عن بقية السلع المتاحة بالسوق حيث أنه الأساس في العملية الانتاجية ويتوقف على كفاءته وانتاجيته كمية المعروض من السلع المنتجة ، كما أن هناك صعوبة في تخزين عنصر العمل مثل السلع الأخرى ، أي أنه لا ينتظر حتى تتحسن ظروفه أو ترتفع الأجور .

ان قوة العامل على المساومة والمطالبة بأجر أفضل ضعيفة أمام أصحاب رؤوس الأموال ـ أصحاب المشروعات ـ لحاجته إلى الأجر للانفاق على أسرته وبالتالي يقبل أي مستوى من الأجر ولا ينتظر حتى تتحسن الأحوال[٦٩] .

ويرجع عدم وجود التكافؤ في سوق العمل الى انعدام التكافؤ في ظروف الملكية ، حيث أن العامل لا يملك سوى قوة عمله ، لهذا افترضت نظرية العرض والطلب في تحديد الأجور قوة المساومة بين الطرفين وهذا أمر بعيد عن الحقيقة اذ عندما يختفي تنظيم العمل الجماعي في سوق العمل فإن الموقف في صالح أصحاب العمل بالاضافة الى ارتباط العمل بشخص العامل كما أن مقدرته على الحركة والتنقل أقل من صاحب رأس المال .

ـ ربطت بعض النظريات تحديد الأجر بحجم السكان ، أي على أساس أسرة متوسطة الحجم على الرغم من أن الطبقات العمالية تتمتع بارتفاع حجم

---

(٦٩) وقد شهدت الفترة الأخيرة الدور الفعال والكبير للنقابات العمالية في الضغط على الحكومات وأرباب الأعمال لزيادة أجور العمال . للمزيد راجع ص١٠٨ من هذا البحث .

الأسرة . كما أن هذه النظريات أغفلت العوامل الأخرى التي تؤثر في تحديد الأجر مثل انتاجية العامل .

- أوضحت الدراسة أهمية ارتباط مستوى الأجور بالأثمان السائدة في السوق فاذا لم يصاحب ارتفاع الأثمان للسلع زيادة مماثلة في الأجور فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة للعامل مما يصاحبها انخفاض في الكفاءة الانتاجية ، لذا يرى الباحث أن الأجر المناسب والمعقول للعامل هو الذي يحقق له اشباع حاجاته الأساسية ، اذ لابد من ربط الأجر بمستويات الأثمان السائدة في السوق وللدولة حق التدخل للمراقبة والاشراف والتنظيم للأسواق والأثمان بحيث يكون مستوى الأثمان يتمشى مع مستويات دخول الأفراد بعيدا عن الاستغلال أو الاحتكار .

- للأجر العادل في الاسلام مجموعة من المقومات تتمثل في أن الأجر حق أساسي واجب الأداء وعلى الدولة كفالة أداء هذا الحق ، كما يتم تحديد الأجر بالتفاهم بين العمال وأصحاب الأعمال الذين يجب أن تقوم بينهم العلاقة على أساس من المبادىء والقيم والأحكام الاسلامية ، وضرورة أن يوفي أصحاب العمل بالأجر بالاضافة الى تقديم الرعاية الصحية والثقافية والاجتماعية ومكافآتهم عن الأعمال الاضافية وحق العمال أيضا في الراحة من عناء العمل ، وفي هذا الشأن أوصى الرسول الكريم في حديثه بهذا فيقول (ان لنفسك عليك حقاً ، وان لزوجك عليك حقا ، وان لعينك عليك حقا ، فأعط كل ذي حقٍ حقه)[٧٠] كما أوصى الاسلام أن تكون مواعيد العمل مناسبة تشجع العامل على أداء الفرائض والعبادات وقضاء الحاجات الأساسية ومواجهة أعباء المعيشة .

بالاضافة الى ما سبق ضرورة تحديد الأجر ولقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يتبين له أجره[٧١] هذا ويستنكر الاسلام أن

---

(٧٠) رواه البخاري في الصوم باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، فتح ٤ / ٢٠٩ .
(٧١) رواه أحمد ـ نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي .

يقتسم مقدموا العمال مع عمالهم في أرزاقهم لمخالفة ذلك أصل من أصول الاسلام وهو ألا يكسب الفرد بلا جهد ولا مال بلا عمل ، فضلا عما فيه من ظلم واجحاف لحقوق العمال ، وفي هذا الشأن قال الرسول صلى الله عليه وسلم (اياكم والقسامة قلنا وما القسامة ؟ قال الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا) .

ويتميز نظام الأجر في الاسلام بمجموعة من المزايا من بينها أن يكون المقابل وافياً بقدر المبذول له وغير قاصر عن مقداره ، كما يجب أن يكون الأجر كافياً لتحقيق حد الكفاية واشباع الحاجات الأساسية ، أي أن الأجر يتأثر بالظروف الاجتماعية المحيطة بالعامل كما أن هناك اتجاهاً يرى أن توافر حد الكفاية يرتكز على مبدأ الضمان الاجتماعي وتلك هي في الأصل مسئولية الدولة ورعايتها لأفراد المجتمع بغض النظر عن طبيعة عملهم ، ولتحقيق ذلك يجب على الدولة توجيه كافة الموارد والامكانيات المتاحة في المجتمع واستخدامها أحسن استخدام وتوفير فرص العمل لكل قادر على المشاركة والمساهمة في العملية الانتاجية أما دور العامل فيكمن في بذل المجهود والتفاني في العمل وحسن الأداء .

- لقد خالف الاسلام النظرية الشيوعية التي تعطي كلا حسب حاجته فقط والنظرية الاشتراكية التي تعطي كلا حسب عمله فقط ، حيث يحث الاسلام على اعطاء الأجر العادل لكل عامل بما يكافىء عمله ويغطي حاجته بالمعروف ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أعطى من الغنائم الراجل سهما والفارس سهمين أو ثلاثة أسهم لأن كفاية الفارس في الحرب فوق كفاية الراجل ، ثم انه في الفيء أعطى العزب حظاً والأهل - المتزوج - حظين لأن حاجة الأهل أكثر من حاجة العزب (ويقاس على الأهل صاحب العيال) وبهذا وذاك يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتبر العمل والكفاية ، كما اعتبر الحاجة أيضاً ، ولهذا قال عمر في شأن مال الفيء «والله ما أحد الا وله في هذا المال حق فالرجل وبلاؤه والرجل وقدمه والرجل وحاجته» .

(المراجـــــع)

أولا : الكتـــب :

١ ـ د. أحمد العسال : النظام الاقتصادي في الاسلام ـ مكتبة وهبه ـ القاهرة ـ ١٩٧٧ .

٢ ـ د. حسين عمر : نظرية القيمة ـ دار الشروق ـ جده ـ ١٤٠١هـ .

٣ ـ د. عمرو محي الدين ، مبادىء الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ .

٤ ـ د.أ. منان ، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق ـ المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٥ ـ د. شوقي دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٦ ـ د. يوسف ابراهيم ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الاسلام ـ مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٧ ـ د. عبد السميع المصري ، مقومات الاقتصاد الاسلامي ـ مكتبة وهبه ـ القاهرة ١٩٧٧ .

٨ ـ د. محمد يحيى عويس ـ أصول الاقتصاد ـ مكتبة عين شمس ـ القاهرة ١٩٧٤ .

٩ ـ د. زيدان عبد الباقي ، العمل والعمال والمهن في الاسلام ، مكتبة وهبه ـ القاهرة .

١٠ ـ د. علي حافظ منصور وآخرون ـ مبادىء الاقتصاد الجزئي ، دار المجمع العلمي بجده .

١١ ـ د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة الاسلامية ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ـ القاهرة .

١٢ ـ الشريف الرضي (نهج البلاغة) دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

١٣ ـ د. محمد حسين هيكل ـ الفاروق ـ مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣ .
١٤ ـ محمد الغزالي ـ الاسلام والأوضاع الاقتصادية ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١ .

ثانيا : البحـــوث :

(١) د. محمد أحمد صقر (الاقتصاد الاسلامي ، مفاهيم ومرتكزات) أبحاث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ـ جده ـ ١٩٨٠ .
(٢) أ. محمد المبارك ـ تدخل الدولة الاقتصادي في الاسلام ـ المرجع السابق .